

تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة

دراسية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦)

Effect of financial inclusion on capital adequacy indicators (Iraq case study for the period 2010 -2016)

أ.م.د. كمال كاظم جواد الشمري^(١)

Assist. Prof. Kamal K. Jawad Al-Shimari

ريام فاضل شاكر الفتلاوي^(٢) Riam F. Shakir Al-Fatlawi

المستخلص

يعد الشمول المالي احد اولويات السياسات المالية والنقدية بشكل عام والعراق بشكل خاص، وذلك لما له من دور كبير في تعزيز الثقافة المصرفية لدى المجتمع وتحسين اداء القطاع المالي والمصرفي في العراق، وقد سعى صانعو السياسات النقدية والمالية الى اىصال الخدمات المالية الى شرائح المجتمع كافة وخاصة الشرائح المحرومة من هذه الخدمات الحيوية، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة الوصول الى الشمول المالي، ومن جانب اخر كانت البنوك التجارية تواجه مختلف انواع المخاطر خلال اعمالها اليومية ولغرض تلافي الوقوع في مثل هذه المخاطر فقد تم تحديد نسبة محددة من كفاية رأس المال للحيلولة دون فشل البنوك ولتعزيز السوق والاستقرار المصرفي، وقد انطلقت الدراسة من مشكلة رئيسية مفادها (كيف سيؤثر الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال في العراق) والتي تضمنت مجموعة من التساؤلات لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي. وقد تم تحليل تأثير ابعاد الشمول المالي المتمثلة بالوصول والاستخدام على كفاية رأس المال في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦) باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS.V25) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد الوصول ومؤشر كفاية رأس المال، وكذلك عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة

١ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٢ - جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

معنوية بين جميع ابعاد الاستخدام ومؤشر كفاية رأس المال، وتوصل الباحثان الى مجموعة توصيات اهمها ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الإلكترونية، وذلك للدور الهام الذي تلعبه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وإيصالها إلى أكبر شريحة في المجتمع العراقي، وكذلك التوجه نحو مشاركة المؤسسات التعليمية، سواء في المدارس أو التعليم العالي من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية، فمن الضروري جعلهم يفهمون أهمية الشمول المالي لتحقيق نمو شامل في الاقتصاد، الأمر الذي بدوره سيحفزها على المشاركة تلقائيًا في النظام المالي. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشر كفاية رأس المال، البنك المركزي.

Abstract

Financial inclusion is one of the priorities of monetary and monetary policies in general and Iraq in particular, because of its great role in enhancing the banking culture of the society and improving the performance of the banking and financial sector in Iraq. Monetary and financial policy makers have sought to deliver financial services to all segments of society, And the information and communication technology is the gateway to access to financial coverage. On the other hand, commercial banks have faced various types of risks during their daily operations. In order to avoid the occurrence of such risks, a specific percentage of KFA The study started from a major problem (how financial coverage will affect the capital adequacy indicators in Iraq), which included a set of questions to give an integrated scientific vision indicating the economic effectiveness of financial coverage in enhancing banking stability.. The impact of the dimensions of the financial coverage of access and utilization on capital adequacy in Iraq for the period 2010-2016 was analyzed using the SPSS.V25. The study reached a number of conclusions, the most important of which was a significant effect relationship between the dimensions of access and the capital adequacy index, As well as the trend towards the participation of educational institutions, both in schools and higher education through educational and educational programs, it is necessary to make them understand the importance of financial inclusion to achieve comprehensive growth in the economy, which in turn will stimulate them to participate automatically in the financial system.

Keywords: Financial inclusion, capital adequacy index, central bank.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الاتية:

- ما المقصود الشمول المالي؟ ما أهميته ومبادئه؟ وما المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس المستوى العام له؟
- ما المقصود بمؤشر كفاية رأس المال؟ وما أهميته ومعايره؟
- هل هناك تأثير ذات دلالة احصائية ومعنوية بين ابعاد الوصول ومؤشر كفاية رأس المال؟
- هل هناك تأثير ذات دلالة احصائية بين ابعاد الاستخدام ومؤشر كفاية رأس المال؟

ثانياً: أهمية البحث

- تأتي أهمية البحث من خلال مجموعة من النقاط الآتية:
- معرفة واقع الشمول المالي في العراق في ضوء قياس اهم مؤشرات وتحليلها.
 - تحديد مدى مساهمة ابعاد الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي.
 - إعطاء رؤية علمية في إطار متكامل من التطورات النظرية والتطبيقية التي تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي بالتركيز على الشمول المالي بعده موضوعاً حيويًا لم يحصل على حصة كافية من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية على مستوى.

ثالثاً: فرضيات البحث

- ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها (لا توجد هناك علاقة أثر ذات دلالة احصائية معنوية بين الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال)، ولقد تفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:
- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين ابعاد الوصول ومؤشر كفاية رأس المال.
 - الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين ابعاد الاستخدام ومؤشر كفاية رأس المال.

رابعاً: حدود البحث

- تتمثل حدود البحث بما يأتي:
١. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بالعراق كحالة دراسية.
 ٢. الحدود الزمانية: الحقبة الزمنية لبيانات ومؤشرات الشمول المالي والاستقرار المصرفي التي تم اعتمادها في البحث للمدة (2010-2016).

خامساً: هيكليّة البحث

تم تقسيم هيكليّة البحث على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول منهجية البحث من حيث المشكلة والأهمية والفرضيات الرئيسة وهيكلية البحث. أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال حيث المفهوم والأهمية و... الخ وفق محورين أساسيين، في حين تناول المبحث الثالث تحليل بيانات الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال في العراق واستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.v25 لاستخراج علاقة اثر الشمول المالي على مؤشر كفاية رأس المال في العراق، واخيراً المبحث الرابع الذي تم فيه تناول الاستنتاجات و التوصيات التي توصل إليها الباحثان.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للشمول المالي والاستقرار المصرفي

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للشمول المالي

أولاً: نظرة تاريخية عن الشمول المالي

تعود جذور الشمول المالي التاريخية إلى أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، وقد تصاعد الاهتمام بهذه البرامج استجابة لدعوات ومناشدات مجموعة من محافظي البنوك المركزية في مجموعة من الدول النامية والناشئة في مختلف أنحاء العالم، ولاسيما في دول شرق آسيا، إذ تضمنت هذه المناشدات توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لتشمل أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، بعد أن كان أكثر من (٥٠%) من سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

إن توسع قاعدة الخدمات المصرفية بمختلف أنواعها لا يعطي استقراراً مالياً للأفراد فحسب، بل يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة للمجتمع بأكمله عبر خدمات الائتمان والدفع والتأمين وتحفيز المدخرات التي أصبحت من ضرورات العصر.

لقد تغيرت سياسة الشمول المالي في السنوات الأخيرة، فبعد أن أدركت الحكومات والبنوك التجارية إمكانية إدماج الفقراء ومنخفضي الدخل في الخدمات المالية والمصرفية، عملت على تحقيق الشمول المالي وذلك من خلال وضع خطط وبرامج منظمة تهدف إلى الوصول إلى مستويات عالية من مؤشرات الشمول المالي التي تم تحديدها من قبل البنك الدولي، ففي عام ٢٠١١ كشفت الدراسات الاستقصائية المعدة من قبل البنك الدولي والتي شملت (١٤٨) دولة، بأن التعليم ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفع بشكل واضح في الدول التي قامت بتطبيق برامج وخطط الشمول المالي مقارنة بالدول الأخرى التي لم تتحرك بهذا الاتجاه، كما أثبتت تلك الدراسات بأن الشمول المالي يعمل على مكافحة ظاهرة الخدمات المالية في الظل (المرابين)، ويخفض من مستويات الفائدة فضلاً عن كونه يحقق النمو الاقتصادي المستدام (Ramiz, et al, 2017: 3).

إن ظهور مشاريع التمويل الأصغر في مطلع السبعينات من القرن الماضي يعد النواة الأولى لمفهوم الشمول المالي، إلا أنه لا بد من التمييز بين الاثنين، فالشمول المالي ينطوي على تقديم مختلف أنواع الخدمات المالية والمصرفية لأكثر عدد ممكن من شرائح المجتمع مثل القروض والادخار والتأمين والتحويل، في حين يتحدد مفهوم التمويل الأصغر بمنح القروض الصغيرة والميسرة لأصحاب المشاريع الفردية الصغيرة فقط، وغالباً ما تقوم بهذا النشاط منظمات غير حكومية (Christen et al, 2004: 2). وبمرور الزمن تطور مفهوم الائتمان الأصغر من التمويل الأصغر ثم إلى مفهوم الشمول المالي والذي يقصد به تقديم أنظمة مالية متكاملة تحدم الناس الفقراء ومنخفضي الدخل (Helms, Littlefield ٢٠٠٦: ١)، كما يتضمن الشمول المالي الجهود المبذولة للوصول إلى أفراد غير مشمولين بالخدمات المالية والمصرفية، والتي تتمثل بتأمين البنوك واندماج المصارف الريفية والإقليمية وتوسيع البنية التحتية المصرفية فضلاً عن مضاعفة أعداد الفروع المصرفية، وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المبادرات التي كانت تسعى لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للأفراد

المهمشين ماليا لم تصل إلى كافة شرائح المجتمع، إذ لا يزال هنالك عدد كبير من الأسر الفقيرة محرومة من أبسط الخدمات المالية والمصرفية الأساسية (3: Chakrabarty, 2011).

ثانياً: مفهوم الشمول المالي

يطلق مصطلح الشمول المالي على العديد من المفاهيم بحسب الكتاب والباحثين لانعكاسه المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد عُرف الشمول المالي حسب مركز الشمول في واشنطن على أنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والكلفة المنخفضة وبأسلوب ملائم يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة" (2013:225, Gatnar). كما عُرف أيضاً بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" (Gupter, et al, 2012:133).

وفي تعريف آخر عُرِفَ (مجموعة العشرين G2) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع حيث يشمل الفئات المهمشة و الفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٢-٣). وفي هذا الصدد يتبين بأن هناك فرقاً بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث إن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان. فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على الخدمات. فقد يكون بعض الأفراد قادرين بالحصول على الخدمات وبأسعار مناسبة ولكنهم لا يميلون إلى استخدامها، وآخرين يفتقرون بالحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو عدم توافر هذه الخدمات أو بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية، وإن عدم وجود شمول مالي ربما يعزى إلى نقص بالطلب على الخدمات أو وجود بعض العوائق تمنع وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات (GFDR, 2014:16).

ومن خلال التعاريف والمفاهيم المختلفة للشمول المالي والتي أشار إليها مختلف الكتاب والباحثين، يرى الباحثان بأن الشمول المالي هو إتاحة المنتجات والخدمات المالية واستخدامها من قبل شرائح المجتمع، وبما يشمل الفئات ذوي الدخل المحدود والميسورين، كما تقدم بشكل عادل وبتكاليف معقولة دون تمييز وتساعدهم على استمرار مشاريعهم ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي من خلال القنوات الرسمية التي تحكم عملها من التعليمات و الضوابط التي يصدرها البنك المركزي بتمام رقابته الإشرافية على تنفيذ هذه التعليمات والضوابط بما يضمن حماية حقوق المستهلك ونشر الثقافة المالية بالوقت نفسه.

ثالثاً: أهمية الشمول المالي

تبرز أهمية الشمول المالي من خلال الآتي:

١. يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، حيث ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي (الدريعي، ٢٠١٨: ١٣).
٢. يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في أتمته النظام المالي حيث يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمته هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمي الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين (World Bank, 2014:2).
٣. يُعد الشمول المالي عنصراً متزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية، كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة "اهداف التنمية المستدامة" في أيلول عام ٢٠١٥، المتكونة من (١٧) هدفاً رئيسياً، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي، وعلى سبيل المثال كان الهدف الأول هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الأساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام (٢٠٣٠)، بما في ذلك الخدمات المالية، أما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع كما يشير ايضاً إلى الحاجة الى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي وتنميتها، من خلال الوصول إلى الخدمات المالية، وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Clotteau & Measho, 2016: ١٣).
٤. للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم حيث أن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، فضلاً عن تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (إضاءات مالية ومصرفية، ٢٠١٦: ٢).
٥. يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، حيث ان اجراءات مكافحة غسيل الموال وتمويل الارهاب ترتبط ايجابيا بـ (علاقة طردية) مع الشمول المالي، ذلك يعني كلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية (FATF/OECD, 2013: 15).

رابعاً: مبادئ الشمول المالي

تتضمن مبادئ الشمول المالي تقديم العون والمساعدة من اجل تهيئة البيئة التنظيمية الخاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار، لتحسين سبل وصول الفقراء للخدمات المالية من خلال الانتشار الآمن والسليم للمناهج الجديدة، من ابرز المبادئ التي يقوم عليها الشمول المالي ما يأتي:-

١. القيادة (Leadership): وتتضمن غرس الالتزام الحكومي الواسع والصريح تجاه الشمول المالي للمساعدة في تخفيف وطأة الفقر، ومن الناحية العملية فان ذلك يعني ان الحكومات الاكثر نجاحاً هي الاكثر دعماً للشمول المالي، وذلك من خلال معالجة قضايا السياسة العامة والتنظيمية ذات الصلة بالابتكار وحماية المستهلك وتيسير مناهج جديدة فضلاً عن اعتماد مناهج تعاونية ازاء

الشمول المالي تمارس من قبل الجهات ذات الصلة، بما في ذلك القطاع العام و السلطات الرقابية ودعم برامج التثقيف المالي أو من خلال تطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات وجمع وتوفير البيانات لدعم السياسات القائمة على الادلة التي من شأنها ان تحافظ على سلامة النظام المالي (G20,2010:2).

٢. التنوع (Diversity): ويقصد بها تنفيذ منهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتيح الحوافز المستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات ميسورة التكلفة مثل (خدمات الايداع، والقروض، الدفع، والتحويلات، والتأمين) فضلاً عن ان هذه السياسات توفر مجموعة متنوعة من جهات تقديم الخدمة (حيث ان تنوع المنتجات ومقدمي الخدمات يمكن ان يؤدي الى توافر الخدمات وتعزيز المنافسة الشريفة وكذلك يزيد من فرص حصول الشرائح المستبعدة على الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها).

٣. التطوير (Innovation): ويتضمن تشجيع التطور التكنولوجي والادوات المؤسسية كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي، مع الاشارة الى نقاط الضعف في البنية الأساس (العامري، ٢٠١٨: ٤٢).

٤. الحماية (Protection): ويقصد بها وجود عناصر شاملة لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من قبل الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستخدمي هذه الخدمات.

٥. التمكين (Empowerment): يقصد به العمل على نحو الأمية المالية للأفراد، لتحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية، لذلك لا بد من تطوير قدراتهم وثقافتهم المالية وتمكين قدراتهم (Alliance for Financial Inclusion, 2011, 3).

٦. التعاون (Cooperation): يعني خلق بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق والمحاسبة الحكومية، و تشجيع الشراكات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين في القطاع المالي (ابو دية، ٢٠١٦: ٣٢).

٧. المعرفة (Knowledge): يجب توفير بيانات كافية ودقيقة، واستخدامها لوضع سياسة عامة قائمة على أدلة وأدوات لقياس التقدم في الشمول المالي من قبل الجهات الرقابة والإشرافيه ومزودي الخدمات المالية والمصرفية (G20,2010:20).

٨. التناسب (Proportionality): هو وضع إطار للسياسات وخاص بالنواحي التنظيمية بشكل يتناسب مع المخاطر والمنافع التي تنطوي عليها المنتجات والخدمات المالية المبتكرة ويستند إلى فهم للفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي الذي يختلف في المنافع والمخاطر المرتبطة بالخدمات المالية ومقدمي الخدمات المالية (مطر، ٢٠١٨: ٣٨).

٩. إطار العمل (Framework): يعني الاخذ بنظر الاعتبار المسائل التالية المعايير الدولية والظروف الوطنية ودعم المشهد التنافسي: نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو ملائم ومرن قائم على المخاطر؛ شروط استخدام الوكلاء كواجهة عميل، نظام تنظيمي واضح للقيمة المخزنة

تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦)

إلكترونياً، والحوافز الموجهة نحو السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في قابلية التشغيل البيئي والتواصل البيئي (٢٠١٥: ١٥, National Strategy for Financial Inclusion).

خامساً: ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

اصدرت مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPFI) من أجل الشمول المالي على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، و تُقيس هذه تتناول ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

١. بُعد الوصول ومؤشرات قياسه:

يساعدنا هذا البعد في قياس حجم السكان المصرفيين، ويقصد به القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المنظمات الرسمية، وهو يعكس عمق التواصل للخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية متاحة بسهولة للمستخدمين المحتملين ويمكن الإشارة إلى توافر الخدمات من قبل عدد نقاط الوصول التي تقدم الخدمات المالية مثل المصرف، الفروع / المنافذ branches، وآلات الصرف الآلي (ATMs) أو وكلاء البنوك (BAs) أو في بعض البلدان المعروفة باسم المراسلات المصرفية (BCs) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان (Gamito, 2018:9).

إنَّ التطورات المصرفية الحديثة عبر الهاتف المحمول واستخدام الخدمات المالية عبر شبكات الانترنت المختلفة تفتح قنوات جديدة إلى الخدمات المالية الرسمية حيث ان التكنولوجيا التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع واجهزة الصراف الآلي وان بعد المسافة لم يعد حاجزاً امام الوصول للخدمة المالية وأن المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حالياً (Camara and Tuesta, 2014:10).

٢. بُعد الاستخدام ومؤشرات قياسه:

هو الاستخدام الفعلي للمنتجات والخدمات المالية، على سبيل المثال، تفشل الحملات التي تهدف إلى زيادة عدد الحسابات اذا كانت تلك استخدام الحسابات يتم استخدامها بشكل نادر او لم يتم استخدامها مطلقاً، وان تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (Yoshino & Morgan, 2016:4).

٣. بُعد الجودة ومؤشرات قياسه:

يقصد بها قدرة الخدمات المالية او المنتجات على تلبية طلبات المستهلك وان عملية وضع مؤشرات لقياس ابعاد الجودة يُعدُّ تحدياً نظرياً بحذ ذاته وذلك لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً لأن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمة، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، والمنافسة الشفافة في السوق، وهنالك ايضا العوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك (4: AFI, 2013)، وتؤكد المؤلفات على حاجة الناس إلى تطوير قائمة بالقدرات المالية حتى يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من الخدمات التي يتم تقديمها لهم، حيث اصبحت القدرة المالية للعميل جانبا مركزيا متزايد الاهمية في التفكير حول الشمول المالي، ويؤكد المؤلفون على دور "التجربة" حيث تعد اهم ميزه في تحسينات القدرة المالية، وتشمل تلك التجربة استخدام المنتجات المالية، حتى قبل فهمها بشكل كامل (Mariz, 2017:26).

و يوضح الجدول (١) تلخيص لأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد كما في الآتي:-
جدول (١) أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها.

مؤشرات قياسه	البعد
- عدد نقاط الوصول للخدمة المالية لكل ١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى المحلي بحسب المحافظة. - عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع - حسابات تحويل المالي الالكتروني. - امكانية الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في المحافظة بنقطة وصول واحدة على الأقل.	الوصول الى الخدمات المالية
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. - عدد المتعاملين بسياسة التأمين لكل ١٠٠٠ من البالغين. - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بشكل دائم ومتواصل. - نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة مضت. - نسبة البالغين الذين يستلمون تحويلات مالية محلية أو دولية. - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.	استخدام الخدمات المالية
<u>القدرة على تحمل التكاليف:</u> - معرفة متوسط الكلفة الشهرية للحصول على حساب أساس بناء على الحد - الحد الادنى الرسمي للأجور. - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري مفتوح. - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.	جودة الخدمات المالية

- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية عالية الرسوم.
الشفافية:
- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية عقود القروض المالية.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
حماية المستهلك:
- امكانية وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين العملاء والمؤسسة المالية.
- مدى وجود امكانية اللجوء الى العدالة مثل وجود محاكم مالية لحل المشاكل
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بوساطة صندوق تأمين الودائع.
الراحة والسهولة:
- نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية
التثقيف المالي:
- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر
المديونية (السلوك المالي):
- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من ٣١ يوم عن سداد القرض في موعد الاستحقاق.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء الاقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض مصرفي.
العوائق الائتمانية:
- نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.

- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توافر ضمانات على القروض المصرفية.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان

المصدر: Global partnership for Financial Inclusion Global Partnership for Financial Inclusion. "G20 Financial Inclusion indicator. Available at: <http://www.Global Partnership For Financial Inclusion.nancial Inclusion.org/sites/default/Financial Inclusionles/g20>.

المحور الثاني: الاطار النظري لمؤشر كفاية رأس المال

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال

يقصد بكفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتصاص الصدمات التي تتعرض لها المصارف في عملها و ما ينتج عنها من خسائر نتيجة عملية التسليف و الاستثمار و غيرها من العمليات المصرفية، لذلك فان أهمية رأس المال للمصارف يمكن فهمه على انه وسيلة لجذب المستثمرين و المودعين، في حين تتضح أهمية رأس المال للمودع كوسيلة لحماية ايداعاتهم، أما بالنسبة للبنك المركزي فانه يعنى بكفاية رأس المال من اجل المحافظة على قدرة المصرف في تسديد التزاماته وكذلك الحفاظ على أموال المودعين و المساهمين، وعليه اصبح الحفاظ على رأس المال المصرفي من أهم القضايا المعاصرة إذ بدأ مفهوم كفاية رأس المال يحظى بأهمية كبيرة نتيجة التطورات الكبيرة التي تشهدها الاسواق العالمية، وذلك لان العمل المصرفي يتعرض في ما يتعلق بمصادر امواله للعديد من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشأة المصرف و ادارته أو لعوامل خارجية تنتج عن تغيرات الظروف التي يعمل المصرف (المالكي & سعيد، ٢٠١٣: ٢٢٤).

ثانياً: أهمية كفاية رأس المال المصرفي

تعتمد أهمية كفاية رأس المال إلى ضرورة تأمين الضمان والأمان الكافي للمودعين والدائنين، مع الاخذ بنظر الاعتبار المحافظة على عائد معقول للمساهمين، اصبح مفهوم كفاية رأس المال ومعايير ذات أهمية متزايدة وذلك لنمو فعاليات المصارف التجارية وتوسعها في الإقراض دون أن يتطلب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها، ولقد ادى ذلك التوسع وما نتج عنه من مخاطر إلى ظهور أزمة الديون العالمية وتأثر العديد من البنوك العالمية بذلك، وادت هذه التطورات السلطات الرقابية الى التشديد في إجراءات الرقابة وتطوير أساليب ومعايير جديدة لها لمساعدة المؤسسات المصرفية في تجنب الوصول إلى مرحلة الفشل. (الشماع، ١٩٩٠: ١٠١).

وقد اكتسبت قضية كفاية رؤوس أموال في البنوك أهمية كبيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتتالية، من اجل تجنب انتقال المخاطر المصرفية بين الدول الصناعية أو من الدول الأخرى، إذ شهدت دول متعددة من العالم أزمات مصرفية خلال الثمانينيات والتسعينيات، وقد اختلفت حدة تلك الأزمات من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، و أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة

تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦)

هي أزمة جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ والتي امتدت الى عام ١٩٩٨ وكان تأثيرها واضح على الاقتصاد العالمي وبالأخص على القطاع المالي والمصرفي، إذ إن حدوث أزمات مالية ومصرفية في بعض الدول يؤثر سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى، فقد تأثرت البنوك اليابانية والبنوك الأوروبية سلباً بالأزمة المالية في جنوب شرق اسيا، خاصةً البنوك التي انخرطت بشكل كبير في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا (النشرة المصرفية، ٢٠٠٥: ١١).

ثالثاً: معايير كفاية رأس المال المصرفي

١. نسبة رأس المال إلى الودائع

تعد هذه النسبة من أشهر واقدام المعايير المستخدمة لقياس كفاية رأس المال المصرفي، يستند هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال. وقد اعتمدت معظم المصارف المركزية على نسبة مقدارها (١٠ ٪)، بمعنى أن تكون مجموع الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، إذ زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه (المرسومي، ٢٠١٧: ٧٦). وتطرح هذه النسبة بالصيغة الآتية:

$$\text{رأس المال} / \text{الودائع} \times 100 = 100\%$$

٢. نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات

يستخدم هذا المعيار بشكل واسع من قبل المصارف التجارية والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية. وهو يمتاز على المعيار الأول (نسبة رأس المال إلى الودائع) بأنه يربط رأس المال بالموجودات من اجل مواجهة أية خسائر قد يتكبدها المصرف، غير أن ما يؤخذ على هذا المعيار اعتماده على إجمالي الموجودات من غير تمييز بين أنواعها المختلفة، وقد اعتمدن اغلب المصارف المركزية على نسبة مقدارها (١٠ ٪) بمعنى ان تكون اجمالي الموجودات تعادل عشرة اضعاف رأس المال من اجل حماية حقوق المودعين (Santomero&Joseph, 1997:185-205). والصيغة لهذه النسبة هي:

$$\text{رأس المال} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100 = 100\%$$

٣. نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة

يحدد هذا المؤشر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بناءً على حجم الاصول المرجحة لمخاطر المصارف بوصفه احد الاليات المستخدمة لتقليل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، إذ ان الاقراض والاصول ذات المخاطر العالية تولد متطلبات رأس مال أعلى لحمايتها من المخاطر (Strumeyer & Swammy, 2017:25)، ويمكن حساب مؤشر متطلبات كفاية رأس المال في ضوء قسمة مجموع راس المال الذي يحتوي على (مجموع راس المال الاساسي مثل الاسهم العادية والممتازة والاحتياطيات والارباح المحتجزة + مجموع راس المال التكميلي مثل الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات اعادة التقييم و مخصصات الديون المعدومة والديون الطويلة الاجل)، على اساس المعادلة الاتية (شاكر، ١٩٩٣: ١٦٣):

$$\text{رأس المال} / \text{الموجودات المرجحة بالمخاطرة} \times 100 = 100\%$$

٤. نسبة رأس المال إلى القروض

يعد هذا المؤشر مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وصيغة هذه النسبة هي:-
رأس المال / القروض $\times 100\%$

٥. نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية

تمثل الالتزامات العرضية مجموعة من الحسابات النظامية (حسابات خارج الميزانية العمومية للبنوك)، وتتضمن هذه الحسابات البنود (الفقرات) الآتية (باز، ١٩٩٣: ١٥٤):

➤ التسهيلات المستندية: وهي التسهيلات التي تمنح للعملاء لفتح اعتمادات مستندية لغرض الاستيراد أو لأغراض أخرى.

➤ القبولات: وهي أرصدة الاعتمادات المؤجلة الدفع التي يقوم المستفيد (المصدر) بسحب كمبيالة على العميل (المستورد) بقيمة البضاعة، وهذه الارصدة تستحق الدفع بعد مدة معينة متفق عليها، ويتعهد المصرف بسداد قيمة هذه الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.

➤ الكفالات: وهي المبالغ التي يتعهد المصرف بدفعها الى الجهات المقيمة أو غير المقيمة بناء على طلب هذه الجهات (كفالات صادرة). والكفالات المصرفية يدفعها العملاء للمصرف من اجل الحصول على ضمان للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. وصيغة هذه النسبة هي:-

رأس المال / الالتزامات العرضية $\times 100\%$

٦. نسبة رأس المال إلى الاستثمارات

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المصارف على مواجهة الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الاستثمارات، تراجع هذه النسبة يشير الى اعتماد المصرف على الودائع في تحمل الخسائر، لذلك سميت هذه النسبة بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات (انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية والاستثمارات)، ويستبعد منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية نظراً لخلوها من المخاطر (الشماع، ٢٠٠٢: ٤٢).

٧. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة

يتم حساب رأس المال الحر بطرح الموجودات الثابتة من رأس المال لجعله حراً، أي: قابلاً للبيع لمواجهة الخسائر غير المتوقعة.

ويقصد بالموجودات العاملة: هي كل من الاحتياطات الثانوية والقروض والاستثمارات، ويطلق عليها (الموجودات المربحة) أي الموجودات التي تدر عائداً للمصرف. وتشير من هذه النسبة الى مدى كفاية رأس المال الحر لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض بأنواعه (Clark&Vicent, 1989:106).

٨. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة

يتم احتساب رأس المال الحر من خلال طرح الموجودات الثابتة من رأس المال لجعله حراً، أي: قابلاً للبيع لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، فالأساس المنطقي لهذه النسبة، وهو إذا تم استثمار نسبة معينة من رأسمال مصرف ضمن الموجودات الثابتة، والتي تكون غير متاحة بسهولة، فعندئذ لن تكون متاحة فعلاً لدعم السيولة، أو للإيفاء بالديون التي قد تتجاوزها في وقت لاحق (Rose, 1999: 481).

المبحث الثالث: تحليل الترابط بين الشمول المالي ومؤشرات كفاية رأس المال في العراق

خصص هذا المبحث لدراسة اهم التطورات التي يحققها الشمول المالي في العراق من خلال تلك المدة، وبيان مدى تأثيرها على مؤشر كفاية رأس المال المصري، وذلك عن طريق دراسة المتغيرات المستقلة المتمثلة نسبة الانتشار المصري، عدد الصرافات الالية، عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم^٢، عدد الصرافات الالية لكل ١٠٠٠ كم^٢، نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين، نسبة عدد حسابات القروض الى عدد البالغين، وذلك من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS.V25) لتحليل علاقة الارتباط فيما بينها باستخدام الارتباط البسيط (Person) ومعادلة الانحدار الخطي البسيط (Linear) التي يمكن من خلالها معرفة مدى أثر تلك المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع المتمثل بمؤشر كفاية رأس المال.

أولاً: تحليل بيانات الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال في العراق:

يمكن توضيح اهم التطورات في الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال في العراق للمدة 2010-2016 من خلال الجدول (2) كالآتي:

جدول (2) تطورات مؤشرات الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال في العراق 2010-2016

البيان المدة	نسبة الانتشار المصري	عدد الصراف الى عدد البالغين	عدد الفروع لكل ١٠٠ كم ^٢	عدد الصرافات الالية لكل ١٠ كم ^٢	نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	نسبة عدد حسابات القروض الى عدد البالغين	كفاية رأس المال
2010	2.6	-	2.00	-	5.3	8.5	2.5	0.5	718.7
2011	2.6	2.3	2.06	1.07	5.2	8.4	2.8	0.8	527.67
2012	2.9	2.2	2.28	1.07	5.8	8.3	3.01	1.1	510.33
2013	2.8	3.1	2.33	1.07	6.2	8.9	3.2	1.2	774.34
2014	2.8	1.4	2.37	0.77	6.9	9.5	3.4	1.3	460.66
2015	2.3	2.8	1.96	1.33	9.4	12.3	2.9	1.4	347.66
2016	2.2	2.9	1.99	1.51	9.2	12.1	2.8	1.4	475.67

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الاحصائية للبنك المركزي العراق نشرات احصائية

للسنوات ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٦.

من الجدول (2) نلاحظ ان نسبة الانتشار المصرفي مستمر بالمحافظة على مستواه المنخفض بالعراق نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية منذ منتصف عام ٢٠١٤ واحتلال التنظيمات الارهابية (داعش) لعدد من المحافظات العراقية، اذ أدى ذلك لأغلاق عدد من فروع المصارف الحكومية والخاصة، وتدني مؤشر الانتشار المصرفي خلال السنوات اللاحقة، وهذا بدوره حال دون عملية النفاذ والوصول إلى الخدمات المالية، واستفادة عدد أكبر من شرائح المجتمع، وخاصة المستبعدين والمحرومين، كما أنه عمل على اضعاف القدرة في تعبئة المدخرات المحلية، وتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين، وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية، ومن ثم فكلما انخفض مؤشر الانتشار المصرفي كلما دل على ضعف الثقافة المصرفية، وأن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة بالبيئة المحلية بسبب احداث تنظيم داعش الارهابي في محافظة الموصل وبعض المناطق الساخنة وبنسبة انخفاض (27.83%) ثم ازدادت بعد ذلك في عام 2015 بنسبة زيادة (72.10%) مما أدى إلى ارتفاع نسبة الانتشار المصرفي الى (2.8%) وازداد في عام 2016 وبنسبة زيادة (13.79%) ويعزى زيادة حجم الانتشار المصرفي في العراق للمصارف الخاصة التي ساهمت بزيادة اعداد مكائن الصراف الآلي وان معظم هذه الاجهزة متوفرة في الاماكن التجارية وبعض فروع المصارف. ان الانتشار المصرفي الى مساحة العراق منخفض ويؤثر سلباً على الشمول المالي، اذ انه لم يتجاوز (٣) فروع لكل الف كيلو متر مربع للفترة (٢٠١٠-٢٠١٧)، وكذلك فيما يخص انتشار اجهزة الصراف الآلي في العراق اذ لم تتعدّ (٢) جهاز لكل الف كم٢ خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٦)، وهذا يفسر صعوبة وصول الافراد الى الخدمات المصرفية مما ينعكس سلباً على مستوى الشمول المالي في العراق.

نلاحظ من الجدول (٢) كذلك ارتفاع نسبة القروض للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت النسبة الى 9.2 في عام 2016 بعد ان كانت 5.3 في عام 2010، والحال نفسه فيما يخص اجمالي ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت بشكل عام من 8.5% في عام 2010 الى 12.1% في عام 2016، ومن الجدير بالذكر ان هذه النسب مازال منخفضة مما يكشف ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي وضعف الطلب على الخدمات المصرفية سواء خدمات الودائع او الائتمان. أما نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين قد ارتفت بشكل بسيط في سنة 2011 بمعدل 2.8% وبعد ذلك استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة اذ بلغت اعلى نسبة 3.4% في سنة 2014، في حين كشفت البيانات المتوافرة لعام 2015، 2016 أن تلك النسب قد انخفضت الى (2.9) و(2.8) على التوالي، ان هذا الانخفاض قد يكون بسبب الاختلاف في البيانات المستخدمة في التقدير، والسبب الرئيس هو بقاء نسبة كبيرة من سكان في العراق البالغين دون الاستفادة من الخدمات المصرفية، الذي يعود الى تركيز فروع المصارف في بغداد بنسبة (38.7%) من اجمالي الفروع، ومن ناحية اخرى امتناع الكثير من الافراد التعامل مع المصارف بسبب الاحكام الدينية، ونسبة 30% من اجمالي نساء العراق لعام 2015 يعيشن بالريف وليس لديهن حسابات مصرفية وفي افضل الاحوال فإن نسبة قليلة منهن يمتلكن حسابات التوفير، كما ان النسبة نفسها من الذكور يعيشون في المناطق الريفية لا يملكون حسابات مصرفية، كما ان زيادة العملة في التداول مؤشر واضح على تفضيل الافراد تسوية معاملاتهم التجارية نقداً فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكتناز وترى الباحثة فضلاً عن ذلك عدم ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي بسبب الاوضاع

تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦)

غير المستقرة في البلاد وعدم امكانية المصارف في ارجاع المبالغ المودعة لديها عند طلب الزبون، بينما يبين الجدول (٢) ان مؤشر الشمول المالي مقاساً بعدد حسابات القروض الى عدد البالغين سجل مستويات متزايدة حيث نجد ان هناك حالة تزايد في كل من حجم القروض واعداد البالغين من السكان خلال مدة الدراسة حيث بلغت نسبة عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين (0.5%) في عام 2010 وهو مؤشر نفاذ غير فاعل وضعيف جداً في حين بلغ (1.4%) في عام 2016 بسبب الطلب المرتفع على القروض ولاسيما قروض الاسكان بالرغم من معدلات اسعار الفائدة المرتفعة نسبياً للقروض طويلة الاجل التي بلغت 12.6% في عام 2016.

اما مؤشر كفاية رأس المال فيقصد به احتفاظ المصارف برأس مال قادر على مواجهة الخسائر المحتملة من عمليات توظيف الاموال، ويجب ان يكون كافياً لتوفير الحماية للمودعين من ناحية وكذلك مهم للسلطات الرقابية من ناحية اخرى لتجنب ايقاف عمليات المصارف التجارية (المالكي & سعيد، ٢٠١٢: ٢٢٤). وفقا لتلك الأهمية لمعدل نسب كفاية رأس المال في الحفاظ على المصارف من الافلاس و الاستمرار في عملياتها الاستثمارية فقد حددت المادة (١٦) من قانون المصارف العراقي المرقم (٩٤) لعام ٢٠٠٤ الحد الادنى لمعيار معدل كفاية نسبة رأس المال بنسبة (١٢%) للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، بالاستناد الى الجدول (٢) شهدت معدل نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف التجارية نسب متفاوتة بين ارتفاع و انخفاض في بداية مدة البحث الا انها شهدت اعلى معدل نسب ارتفاع في عام ٢٠١٣ عندما بلغت (٧٧,٣٤%) و هذه تعد معدل لنسب عالية في الحفاظ على المصارف من الانهيار و الافلاس، ثم استمرت هذه المعدلات بين ارتفاع و انخفاض الى ان شهدت ادنى مستوى في عام ٢٠١٥ عندما بلغت (٣٤,٦٦%) وتعتبر هذه معدلات ضئيلة بالنسبة للمعدلات السابقة و لكنها جيدة عند مقارنتها مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي، ثم بعد ذلك بدأت بالتحسن تدريجياً بين ارتفاع و انخفاض خلال السنوات اللاحقة، مما يؤكد هذا المؤشر وعلى وفق النسبة المحددة من قبل البنك المركزي على وضع افضل للمصارف خلال مدة البحث (٢٠١٦-٢٠١٠).

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

قبل تحليل الاختبارات أرتأى الباحثان اجراء اختبار شرط خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normality test) لما له من أهمية كبيرة في تحديد نوع الاختبار الاحصائي الذي سيستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، فعند خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي سيستخدم الباحثان أساليب الاختبار المعلمي (Parametric test)، اما في حالة كان التوزيع غير طبيعي للتوزيع الطبيعي فسوف يتم استخدام اساليب الاختبار اللامعلمي (Non parametric test). علماً ان قياس علاقات التأثير بين المتغيرات تعتمد بشكل اساسي على الاختبار المعلمي. إذ استخدم الباحثان اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لتحديد طبيعة التوزيع والمتمثل بالجدول (3) وكالاتي:

جدول (٣) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	Kolmogorov-Smirnov ^a	Shapiro-Wilk
--	---------------------------------	--------------

	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
نسبة الانتشار المصرفي	.214	7	.200*	.903	7	.351
عدد الصرافات الالية الى عدد البالغين	.181	7	.200*	.936	7	.604
عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم ^٢	.248	7	.200*	.836	7	.091
عدد الصرافات الالية لكل ١٠٠٠ كم ^٢	.259	7	.170	.935	7	.598
نسبة القروض الى الناتج المحلي	.217	7	.200*	.837	7	.093
نسبة الودائع الى الناتج المحلي	.263	7	.154	.771	7	.051
نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	.169	7	.200*	.977	7	.944
نسبة عدد حسابات القروض الى البالغين	.214	7	.200*	.874	7	.200
نسبة كفاية رأس المال	.260	7	.166	.914	7	.423

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25 يتضح من خلال الجدول (3) ان جميع قيم الاختبارات كانت اكبر من (0.05)، وهذا يعني خضوع جميع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي مما يحقق شرط الاختبار المعلمي. وعليه سيتم اجراء اختبارات الدراسة عن طريق استخدام الانحدار (Regression) وكالاتي:

يهدف الباحثان الى اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة، وطبقا لما ورد في الفرضية الرئيسية وما تفرع عنها من فرضيات من خلال استخدام معامل الانحدار المتعدد، وباستخدام أسلوب الحذف التراجعي الذي يعد أسلوبا كفوء في تحديد المتغيرات المستقلة التي تؤثر فعلا في المتغيرات التابعة، ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.25).

الفرضية الرئيسية: وتنص على أنه (لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الشمول المالي ومؤشر كفاية رأس المال). ولقد تفرع عنها الفرضيات التالية، وكما مبين في ادناه:

١. الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الوصول وكفاية رأس المال. ويبين الجدول (٤) قيم معاملات الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب الحذف التراجعي للفرضية (١)

جدول (٤) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين ابعاد الوصول وكفاية رأس المال.

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	715.624	1205.923		.593	.613
	نسبة الانتشار	6.937	56.487	.122	.123	.913

تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال (العراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦)

	عدد الصرافات على عدد البالغين	301.214	154.805	1.164	1.946	.191
	عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم ^٢	-115.603	616.525	-.137-	-.188-	.869
	عدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم ^٢	-753.751	517.212	-1.273-	-1.457-	.282
2	(Constant)	800.039	812.040		.985	.397
	عدد الصرافات على عدد البالغين	307.291	120.214	1.187	2.556	.083
	عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم ^٢	-55.508	307.335	-.066-	-.181-	.868
	عدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم ^٢	-796.873	311.221	-1.346-	-2.560-	.083
3	(Constant)	658.145	178.867		3.680	.021
	عدد الصرافات على عدد البالغين	304.496	103.802	1.177	2.933	.043
	عدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم ^٢	-769.791	237.462	-1.300-	-3.242-	.032
R2=0.856						
المتغير المعتمد: كفاية راس المال						

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

اعتمد الباحثان على المعاملات المعيارية للانحدار (Beta) لغرض قياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، والسبب في ذلك هو اختلاف مقاييس المتغيرات المستقلة، الامر الذي يحتم تحويلها الى النموذج المعيارى بهدف توحيدها (Hair et al, 388:2016). ويتبين من الجدول (٤) الاتي:

١. لم يتضمن النموذج الأول متغيراً مستقلاً ذو تأثير معنوي على كفاية راس المال، الامر الذي أدى الى الانتقال الى النموذج الثاني الذي حذف مؤشر نسبة الانتشار المصرفي من التحليل لعدم معنويته، مما أدى الى تحسين معنوية كل من مؤشر عدد الصرافات الى عدد البالغين ومؤشر عدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم^٢، بالمقابل أدى ذلك الى عدم التأثير على معنوية مؤشر عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم^٢، الامر الذي أدى الى حذفه في الانموذج الثالث ليستقر التحليل على مؤشرين فقط هما عدد الصرافات الى عدد البالغين وعدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم^٢، حيث بين التحليل ان تأثيرهما معنوياً عند مستوى (٥%).

٢. يتبين من النموذج الثالث ما يلي:

أ- ان تأثير عدد الصرافات الى عدد البالغين في كفاية رأس المال يبلغ (١,١٧٧) وهذا يعني ان كفاية رأس المال سيزداد بمقدار (١,١٧٧) اذا زاد مؤشر عدد الصرافات الى عدد البالغين بمقدار وحدة معيارية واحدة، وهو تأثير معنوي عند مستوى (٥%) لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (٢,٩٣٣) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

ب- ان تأثير عدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم^٢ في الاستقرار المصرفي يبلغ (-١,٣٣) وهذا يعني ان كفاية رأس المال سيقبل بمقدار (-١,٣٣) اذا زاد مؤشر عدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم^٢ بمقدار وحدة معيارية واحدة، وهو تأثير معنوي عند مستوى (٥%) لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-٣,٢٤) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R²) للنموذج الثالث (٠,٨٥٦) وهذا يعني ان كل من عدد الصرافات الى عدد البالغين وعدد الصرافات لكل ١٠٠٠ كم^٢ يفسران ما قيمة (٨٥,٦%) من التغيرات التي تطرأ على كفاية رأس المال، اما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج. عليه تستدل الباحثة على رفض فرضية العدم وقبول فرضية الوجود بمعنى (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد الوصول ومؤشر كفاية رأس المال).

٢. الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين ابعاد الاستخدام وكفاية رأس المال

بعد ان أكملت الباحثة اختبار الفرضيات الخاصة بتأثير ابعاد الوصول من الشمول المالي على ابعاد المتغير المعتمد كفاية رأس المال، قامت باختبار تأثير ابعاد الاستخدام وهي من ابعاد الشمول المالي على مؤشر كفاية رأس المال، وهو ما تضمنته الفرضية الفرعية الثانية، ويبين الجدول (٥) قيم معاملات الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب الحذف التراجعي للفرضية الفرعية (٢)

جدول (٥) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين ابعاد الاستخدام وكفاية رأس المال

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1027.279	2744.001		.374	.744
1 حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي	-17.611-	671.795	-.207-	-.026-	.981
حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	-24.646-	573.113	-.287-	-.043-	.970
عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	-9.589-	718.245	-.019-	-.013-	.991
عدد حسابات القروض الى عدد البالغين	-85.331-	1200.894	-.191-	-.071-	.950

	(Constant)	999.528	1462.673		.683	.543
	حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي	-16.245-	542.144	-.191-	-.030-	.978
2	حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	-24.265-	467.385	-.282-	-.052-	.962
	عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	-97.649-	627.686	-.219-	-.156-	.886
	(Constant)	1041.884	325.472		3.201	.033
	حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	-38.179-	46.046	-.444-	-.829-	.454
3	عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	-114.545-	238.794	-.257-	-.480-	.657
	(Constant)	1067.382	295.347		3.614	.015
4	حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	-53.774-	29.991	-.626-	-1.793-	.133
a. Dependent Variable: كفاية راس المال						
R ² :0.62						

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (٥) الاتي:

١. تضمن النموذج الأول عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، وفي النموذج الثاني تم حذف مؤشر عدد حسابات القروض الى عدد البالغين من التحليل لعدم معنويته، مما أدى الى تحسين معنوية باقي المؤشرات. أما في النموذج الثالث فقد تم حذف مؤشر حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي لعدم معنويته أيضاً. وتم الاستقرار على النموذج الرابع.
٢. يتبين من النموذج الرابع ان تأثير حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي يبلغ (٠,٦٢٦ -) وهذا يعني ان نسبة كفاية راس المال ستقل بمقدار (٠,٦٢٦) اذا زاد مؤشر حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة معيارية واحدة، وهو تأثير غير معنوي عند مستوى (١%) او (٥%) لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-1.793) لم تكن معنوية عند المستوى المذكور.
٣. بلغت قيمة معامل التحديد (R²) للنموذج الرابع (٠,٦٢) وهذا يعني انه يفسر ما قيمة (٦٢%) من التغيرات التي تطرأ على كفاية راس المال، اما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج. عليه تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم بمعنى (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين ابعاد الاستخدام ومؤشر كفاية راس المال).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. يعد الشمول المالي ضرورة هامة لتحقيق الاستقرار المصرفي، إذ إن هناك نسبة كبيرة من الأفراد لا يتعاملون مع المصارف أو لا يمتلكون حسابات مصرفية وإن كانوا يمتلكون فأنها تكون بسيطة ومحدودة.
٢. يساهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التواصل الإيجابي بين العملاء والبنوك في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لجميع الأطراف وبطريقة تساعد على إطلاق ديناميكيات مالية واقتصادية منتجة.
٣. لقد أدى ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي واستحداث قطاع الاتصالات في العراق إلى تدني مستويات الانتشار المصرفي، الكثافة، العمق المصرفي بتقديم الخدمات المالية والمصرفية فضلا عن تدني مستويات التثقيف المالي للوحدات الاقتصادية من جانب الطلب، والذي أدى بدوره إلى إضعاف القدرات المالية لتلك الوحدات الاقتصادية، وكذلك للعاملين في القطاع المصرفي من جانب العرض.
٤. يعد مشروع توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة من الخطوات المهمة والإيجابية نحو التداول السريع الخدمات المالية والمصرفية لتشمل أكبر عدد من شرائح المجتمع العراقي بالخدمات المصرفية.
٥. افصحت نتائج الدراسة عن عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين ابعاد الوصول في النموذج الاول المتمثلة بـ (نسبة الانتشار، عدد الصرافات على عدد البالغين، عدد الفروع لكل 1000 كم^٢، عدد الصرافات لكل 1000 كم^٢) وبين مؤشر كفاية رأس المال.
٦. بينت نتائج الدراسة عن عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين ابعاد الوصول في النموذج الثاني المتمثلة بـ (عدد الصرافات على عدد البالغين، عدد الفروع لكل 1000 كم^٢، عدد الصرافات لكل 1000 كم^٢) ومؤشر كفاية رأس المال.
٧. اظهرت نتائج الدراسة عن وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية بين ابعاد الوصول في النموذج الثالث المتمثلة بـ (عدد الصرافات على عدد البالغين عند مستوى معنوية ٠,٠٠٤٣، وعدد الصرافات لكل 1000 كم^٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٣٢) وبين مؤشر كفاية رأس المال.
٨. افصحت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جميع ابعاد الاستخدام ومؤشر كفاية رأس المال.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الإلكترونية، وذلك للدور الهام الذي تلعبه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وإيصالها إلى أكبر شريحة في المجتمع العراقي.

٢. قيام البنوك المركزية في معظم الدول النامية، ولاسيما العراق بوضع استراتيجية للشمول المالي تكون مكملة لاستراتيجية البنوك التجارية ولا تتعارض مع المبادئ العامة لعمل تلك المصارف.
٣. التوسع التدريجي في تنفيذ متطلبات العمل بالشمول المالي بما يتماشى مع الامكانيات المادية والمعنوية والكفاءة والفاعلية في الاداء من قبل جميع المؤسسات العاملة في ظل النظام المالي العراقي تهدف الى استعادة الثقة به بشكل عام وبالقطاع المصرفي العراقي بشكل خاص ومن قبل جميع الوحدات الاقتصادية.
٤. الاستفادة القصوى من مؤشرات الشمول المالي من خلال متابعة عملية الرصد والتقدم والتوسع والعمق في تقديم الخدمات المالية وكذلك تشخيص اوجه القصور والضعف في سير عمل القطاع المصرفي (الحكومي والخاص) والتي تعد بالوقت نفسه قاعدة بيانات لعمل القطاع المصرفي لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتلافي اتساع فجوة الثقة بالقطاع المصرفي.
٥. التوجه نحو مشاركة المؤسسات التعليمية، سواء في المدارس أو التعليم العالي من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية، فمن الضروري جعلهم يفهمون أهمية الشمول المالي لتحقيق نمو شامل في الاقتصاد، الأمر الذي بدوره سيحفزها على المشاركة تلقائياً في النظام المالي.
٦. توفير البنية التحتية التكنولوجية الفعالة تكون قادرة على توفير متطلبات الشمول المالي مع توفير قاعدة بيانات رصينة تمتاز بالدقة والوضوح في بيانات مؤشراتها وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وشركات الاتصال والحث على توسيع شبكة الانترنت ليشمل جميع مناطق العراق لأنه يعد الوسيلة المباشرة لاستخدام خدمات الهاتف المحمول ولهذا فهو بمثابة وسيلة لنشر الثقافة المالية والترويج للخدمات المصرفية وتعزيز الارتباط والثقة في القطاع المصرفي.

قائمة المصادر العربية:

١. ابو دية، ماجد محمد محمود، (دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٦.
٢. إضاءات مالية ومصرفية (نشرة توعوية)، معهد الدراسات المصرفية السلسلة الثامنة، العدد ٧، الكويت، (٢٠١٦).
٣. الدريعي، سعود عزيز دايش، (دور الاستقرار والشمول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، ٢٠١٨.
٤. الشماع، خليل محمد حسن، (تحليل وتقييم أداء المصرف)، (ورشة عمل)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (معهد التدريب المالي والمصرفي)، صنعاء-اليمن، يناير ٢٠٠٢.
٥. الشماع، خليل محمد حسن، (مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال؛ الملاءة المصرفية وأثرها على المصارف العربية)، بيروت، الملحق الرابع، ١٩٩٠.
٦. العامري، رشا عودة لفته، (اثر تدقيق الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي)، شهادة المحاسب القانوني، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

٧. المالكي، زهراء ناجي عبيد & سعيد، أحمد محمد فهمي، (دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل ١ و ٢ في المخاطرة الائتمانية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١٣.
٨. المرسومي، مروج طاهر هذال، (أثر مخاطرة السيولة المصرفية و كفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠١٧.
٩. النشرة المصرفية العربية، (القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل-٢)، بيروت، اتحاد المصارف العربية، الفصل الأول، آذار-٢٠٠٥.
١٠. باز، فريدي، (خصائص التجربة اللبنانية في تطبيق توصيات لجنة بازل)، "الإجراءات التي قامت بها السلطة النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل"، اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٣.
١١. شاكر، فؤاد محمد، (التجربة المصرية بخصوص مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لقياس كفاية رأس المال)، "الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل"، اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٣.
١٢. صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول (متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية)، مقدمة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥.
١٣. مطر، احمد نوري حسن، (متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية اقتصادات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٨.

قائمة المصادر الاجنبية:

1. Alliance for Financial Inclusion, (The G20 Principles for Innovative Financial Inclusion), Bringing the principles to life, Eleven country case studies, 2011.
2. Camara, Noelia & Tuesta, David, (Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index), Working Paper, N° 14/26 Madrid, September 2014.
3. Chakrabarty, (inclusion and banks -issues and perspectives), at the FICCI (Federation of Indian Chambers of Commerce & Industry) UNDP (The United Nations Development Programme) Seminar on "Financial Inclusion: Partnership between Banks, MFIs and Communities, New Delhi, 2011.
4. Christen, Rosenberg, and Jayadeva, (Financial Institutions with a 'Double Bottom Line'), 2004.
5. Clark, Time & Vicent, William, (Banking Under Pressure Braking the Chains), Buttet Worth and Co. (Publishers), LTD, 1989.
6. Clotteau. Nils & Measho, Bsrat, (Global Panorama on Postal Financial Inclusion), Printed in Switzerland by Universal Postal Union, 2016.

7. FATF/OECD, (Anti-money laundering and terrorist financing measures and financial inclusion), 2013.
8. G20 Financial Inclusion Experts Group, (ATISG Report, Innovative Financial Inclusion), 2010.
9. G20, Global Partnership For Financial Inclusion, (Financial Inclusion Indicators), 2016.
10. Gamito, Susana, (Financial inclusion in Africa), Master's in Finance, Católica Lisbon School of Business and Economics, 2018.
11. Gatnar, Eugeniusz, (Financial inclusion indicators in Poland), 2013.
12. GFDR., (Financial report inclusion. Washington: The World Bank), 2014.
13. Guptea, Rajani, Venkataramanib, Bhama & Deepa, Guptac, (Computation of financial inclusion index for India), 2012.
14. Hair, Geo F. & Celsi, Mary, (Essentials Of Business Research Methods), 3th ed., Taylor & Francis Group, New York and London, 2016.
15. Littlefield, Elizabeth, Helms, Brigit David, (Porteous 2006, CGAP, Financial Inclusion) 2015.
16. Mariz, Frederic de (Financial inclusion and electronic payments in Brazil), Tese (Doutorado)- Universidade de São Paulo, 2017.
17. National Strategy for Financial Inclusion, Philippine International Convention Center Manila, Philippines, July 2015.
18. Ramiz, ur-Rehman & Mangla, Inayat U. & Naseem, Muhammad Akram: (Emergence of Financial Inclusion in Developing Economies: A Case Study of China and Pakistan), Western Michigan University, 2017.
19. Rose, Peters. (Commercial Bank Management), Irwin Mc Graw – Hill, 1999.
20. Santomero, Anthony M., & Joseph D. Vinso., (Estimating the Probability of Failure for Commercial banks and the Banking System), Journal of Banking and Finance 1(1997).
21. Strumeyer, Gary & Swamy, Sarah, (The Capital Markets Evolution of the Financial Ecosystem), 1st ed., John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, USA, 2017.
22. WORLD BANK, FATF (Guidance, Anti-money laundering and terrorist financing measures and Financial Inclusion), France, 2011.
23. Yoshino, Naoyuki & Morgan, Peter, (Asian Development Bank Institute), No. 591, September 2016.